اثر المتغيرات الاقليمية على العلاقات الخليجية – الإسرائيلية بعد العام ٢٠١١

أ.د قاسم محمد عبيد
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

الباحث/ احمد عبد الرزاق محمود
وزارة الداخلية العراقية

https://doi.org/10.61353/ma.0100101

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٧/١٥ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٢/٨/١٥ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٢/٩/٣٠

يتمحور البحث حول اثر المتغيرات الاقليمية على العلاقات الخليجية ـ الاسرائيلية، ونحاول من خلال البحث توضيح منطلقات ذلك التاثير وكيف كانت العلاقة بين الجانبين خلال مرحلة تحولات مابعد عام ٢٠١١ ؛ اذ شكل الحراك السياسي العربي عام ٢٠١١ ، ودور القوى الاقليمية وتصاعد التهديد الامني الاقليمي من المشروع النووي الايراني وسياساتها الاقليمية، ودور وموقف اسرائيل منهُ، ووضع الباحث هذا التاريخ مفصلا مهما؛ بسبب التحولات التي جرت في المنطقة لمالات خطيرة وغير مسبوقة في ان معا دفعتْ لفتح افاق جديدة في العلاقة بين اسرائيل ودول الخليج. .

The research explores the impact of regional changes on the Gulf-Israeli relations ،and we try through the research to clarify the basis for that influence and how the relationship between the two sides was during the post-2011 transformation phase; The Arab movement in 2011 ،the role of regional powers and the escalation of the regional security threat from the Iranian nuclear project and its regional policies ،and the role and position of Israel in it ،the researcher put this history into an important detail; Because of the transformations that took place in the region to dangerous and unprecedented outcomes at the same time ،they pushed to open new horizons in the relationship between Israel and the Gulf states.

الكلمات المفتاحية: الحراك السياسي العربي، البرنامج النووي الايراني، اسرائيل، دول الخليج العربي.

المقدمة

شكلتْ العديد من التفاعلات الاقليمية سياسيا وعسكريا وامنيا في تعزيز وتشابك العلاقات الاسرائيلية ـ الخليجية، اذ التقتْ المصالح في تحقيق الاهداف التي تجعلها بعيدا عن المخاطر في ظل تزايدها وتناميها خصوصا بعد احداث الثوراتْ مايعرف بربيع العربي عام ٢٠١١، والتي تعتبر امتداد للسنوات السابقة، الا ان في المراحلة اللاحقة ادرك كل الطرفين حجم الخطورة التي تهدد امنهم القومي جعل من التقارب حاجة ملحة وضرورية خصوصا بعد ارتفاع حجم التهديدات الاقليمي الايراني عسكريا وامنيا ورغبة في خلخلة الاوضاع من اجل تحقيق مصالحه المنبثقة من صميم اهداف ثورتهُ الاسلامية بعد عام ١٩٧٩، بالرغم من المحاولات العديدة في بث الطمانية بين الطرفين بعدم وجود اي تحركات تسهم في تهديد العلاقات، ولكن يبدو بان تداعيات ذلك التهديد في الاحداث التي تشهدها الساحة السياسية في المنطقة هي الفيصل في تحديد ما اذا كانت النوايا صادقة من عدمها.

اهمية البحث:

تبرز اهمية البحث في دراسة موضوع المتغيرات الاقليمية في المنطقة، والذي وجد صداهُ في سياسات المتضاربة ومحاور متصارعة للهيمنة والنفوذ على تفاعلات المنطقة من جهة، وتبني رؤى مختلفة لاعادة صياغة تفاعلات المنطقة بما يخدم بناء اليات جديدة للعلاقة بين تلك القوى لادارة نمط وطبيعة العلاقة بينها وصولا لايجاد توازن اقليمي جديد للمنطقة من جهة اخرى وهو المسعى الخليجي الاسرائيلي.

هدف البحث:

توضيح الجوانب المختلفة والاسباب التي ادتْ للوصول لمرحلة التطبيع الخليجي ـ الاسرائيلي والانفتاح الواسع، وذلك بسبب؛ اختلال التوازن الاستراتيجي بين دول الخليج والقوى الاقليمية (تركيا، ايران) وميلهِ لصالح الاخيرة وما شكلهُ تحدً لتلك الدول في ممارسة دورا اقليميا مؤثرا في المنطقة، دفعها الى التقارب مع اسرائيل لاحداث توازن امام الفاعلين الغير عربيين.

مشكلة البحث:

تتمحور المشكلة البحثية في الاجابة على التساؤليين الرئيسيين:

- ما المتغيرات التي اثرت على التطبيع الاسرائيلي الخليجي؟
- ما دوافع التحول السياسي لبعض دول الخليج تجاه اسرائيل؟

فرضية البحث:

ان العلاقات الخليجية ـ الاسرائيلية تتفاعل وتتسع مدياتها باتساع دور الفواعل الاقليميين في المنطقة بما يضعف من دور الدول المنطقة. الامر الذي يدفع دول الخليج لتوثيق علاقتها باسرائيل ويزيد تقوية اواصرها واستتخذ منحى سياسي وامني.

وتنطلق صياغة فرضيتنا باختصار بالقول انهُ كلما ارتفع الدور القوى الاقليمي في المنطقة وزاد تاثيرهُ كلما شهدنا تقاربا اسرائيليا خليجيا وعلى مختلف الصعدةَ.

مناهج البحث:

كان عماد البحث هو المنهج الوصفي التحليلي والذي نسعى من خلالهُ الى توصيف توجهات القوى الاقليمية وتحليل المتغيرات الامنية الاقليمية، واثرها على التقارب الخليجي ـ الاسرائيلي.

هيكلية البحث:

عمد البحث الى صياغة هيكلية انطلاقا من اشكالية التي صاغها والفرضية العلمية التي وضعها، وبالشكل الذي يساعدهُ على تنظيمهِ وتنسيقهِ وترتيبهِ وفقا لتقسيمها، وبهدف تحقيق النتائج العلمية المرجوة، وعلى هذا الاساس فقد تم تقسيم البحث الى مطلبين، فضلا عن المقدمة والخاتمة.

المطلب الاول

المتغيرات السياسية والامنية الاقليمية

اولا / المتغيرات السياسية الاقليمية: (الحراك السياسي العربي*) :

تعد التطورات السياسية العربية عام (٢٠١١) من اهم عوامل التغيير في العلاقات الدول الخليجية مع القوى الاقليمية للمنطقة الشرق الاوسط ، وهناك عدد من الاراء لتفسير سبب اندلا ع الثورات العربية :

١- يرى ان هذه الثورات ماهي الا نتيجتا لتخطيط مسبق للقوى خارجية تطوره في اطار خطتها الاستراتيجية للسيطرة على المنطقة، وهو الراي الايراني من الازمة السورية الذي اعلان عنه المتحدث الرسمي للحكومة (رامين مهمانياراست) في مؤتمر رسمي (٢٠١١/٤/١٢) قائلا " ان التظاهرات السورية مخطط غربي ، وعمل مدفوع من الخارج ، خصوصا من الامريكيين والاسرائيلين ، ووسائل الاعلام المدفوعة امريكيا تحاول خلق تظاهرات وهمية ، ولا يجب على احد ان ينخدع بهذه اللعبة الامريكية ـ الاسرائيلية" [١] .

٢- يرى ان الحراك الشعبي العربي هي نتاج لتراكم عقود من الاحباط الشعبي وعلى مختلف المستويات (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا)[٢] .

٣- راي اخر يرى ان الحراك الثوري في الدول العربية هو حركة ذاتية ، واستجابة لعوامل واسباب داخلية، ولكنها في الوقت نفسه لا تستبعد الدور المؤثر للعوامل الخارجية لادارتها لمعارك (بالوكالة*) في تهيئة المناخ لهذا الحرك وتحرك كل عوامل التفجير فيها حتى لا تحقق هذه الثورات اهدافها ، بل سعت تلك القوى لتوظيف هذا الحرك الشعبي وتحريفهُ وجعلهُ يخدم مخططات ومشاريع سبق وضعها منذ سنوات [٣].

منذُ انطلاق الحراك السياسي العربي او ما يعرف "الربيع العربي" في بداية العام ٢٠١١ ، وحصول العديد من الاضطرابات والثورات ضد الانظمة السياسية الحاكمة في بعض الدول العربية ، واسقاط بعض انظمة الحكم فيها ، ادركتْ الدول الخليجية خطر تلك التحركات خاصة في ظل صعود جماعة الاخوان المسلمين في

بعض الدول العربية (مصر، سوريا ، تونس) والتي تعد مصدرا يهدد انظمتها السياسية خاصة بعد اتهامها للعمل على اسقاط نظم الحكم واستبدالها بانظمة حكم ذاتْ مرجعية اسلامية ، فقد سعتْ الدول الخليجية (ماعدا قطر) ، وبشتى الوسائل لعدم امتداد هذه التحركات الى داخل دولها ، يضاف الى ذلك ان الاخوان المسلمين تربطهم علاقات جيدة مع ايران ، مما قد يعزز من النفوذ الاقليمي الايراني، وبالتالي راتْ اسرائيل ان موقفها هذا يتلاقى مع الموقف الخليجي[٤] .

ذلك الموقف الذي راى في التحولات السياسية في مصر سيكون لها انعكاسات بالغة الخطورة على الدولة العبرية، وتهديد لشراكة الاستراتيجية التي كانت ترتبط بها مع مصر والتي تمثلت في ، **اولا**: اخراج مصر من دائرة العداء العربي ، **وثانيا** : تمثل في تطابق الاستراتيجية الاسرائيلية المصرية في عهد مبارك هذه الاستراتيجية التي مكنتْ اسرائيل في تنفيذ العديد مخططاتها في المنطقة خاصة في حرب حزب الله في تموز عام ٢٠٠٦ وكذلك حرب غزة اواخر عام ٢٠٠٨، اذ حرص النظام المصري على توفير المناخ الاقليمي المناسب لاستمرارها في اقل قدر من الممانعة العربية والخليجية خاصة [٥].

فقد شكل صعود الاخوان المسلمين في مصر بعد الانتخابات الرئاسية في (حزيران ٢٠١٢)، والتي سبقها صعودهم في الانتخابات في تونس (تشرين الثاني ٢٠١١) ، وما يعنيه هذا الصعود من ان جماعة الاخوان المسلمين والجماعات المرتبطة بها ايديولوجيا ستؤدي دورا اقليميا مهما في المنطقة ، مما شكل مصدر تهديد للدول الخليجية ذلك المصدر الذي راى من ان التهديد ناتج عن عامل داخلية من تاثر الاسلاميين الخليجيين من توجهات الاخوان المسلمين، وخارجيا من ان مصر تخلتْ عن سياستها المعادية ضد ايران ، فقد شكلت الزيارة الرئيس المصري الاسبق (محمد مرسي) الى ايران في (٢٠١٢/٨/٣٠) كاول زيارة لرئيس مصري منذ قيام الثورة الاسلامية في ايران ، كما شكلت زيارة الرئيس الايراني (احمدي نجاد) في (٢٠١٣/٢/٥) كاول زيارة لرئيس ايراني منذ (٣٤) عام[٦] ، كذلك هذا التقارب زاد من مخاوف الاسرائيلية كونه جاء بالهام وتايد الثورة الاسلامية الايرانية والذي اكده المرشد الاعلى للثورة الاسلامية (السيد علي خامنئي) في احدى خطبه في (٤/فبراير شباط ٢٠١١) ، قائلا: ان تاكيد ايران على اعلامها ان الثورة المصرية هي امتدادا للثورة الاسلامية الايرانية ، والتي كانت على مسائل رمزية، الاولى الربط بين ميدان التحرير في القاهرة وميدان الحرية (ازادي) في طهران كمنطلق للثورة الايرانية ، والثانية العلاقة المتحالفة بين الجيش والشعب ووقوف الجيشين الايراني والمصري مع خيارات الشعبين ، والثالثة مصادفة انطلاق الثورتين في اليوم نفسه الا وهو (١١/فبراير)، ودعا الثوار المصريين الى اقامة نظام اسلامي[٧] .

تسعى ايران الى تدخلها المباشر لدول العربي وهي مدركة بان صعود دورها الاقليمي، واختراقها للمجال العربي، ياتي بعلاقة عكسية مع تراجع الدور الاقليمي المصري، فمصر دولة تكافئ ايران في البنية السياسية والعسكرية والبشرية، واي تراجع لهذه المكانة حتما سيقابلهُ دورا اكبر لايران في المنطقة [٨].

وفي عام (٢٠١٣) نمتْ الاحتجاجات الشعبية المعارضة بسبب تدهور الاوضاع الامنية والاقتصادية وضعف السياسة الداخلية لادارة البلاد والتي اوصلتهُ الى نقطة الافلاس الاقتصادي وتردي الامني، مما قضتْ الضرورة وحسب الادراك القيادات الامني العسكرية الى قيام الجيش المصري بانقلاب في (٣/يوليو٢٠١٣) ، هذا الانقلاب الذي رحبتْ بهِ الدول الخليجية (ماعدا قطر) ، فقد ارسل الملك السعودي (عبد الله) برقية تهنئة الى قائد الجيش المصري (عبد الفتاح السيسي ، ورئيسها الحالي) ، كما اعلنت الدول الخليجية مساعدات اقتصادية بـ(١٢ مليار دولار) للبنك المركزي المصري ، كذلك تزويد مصر بالمنتجات النفطية ، والتي كان الهدف منها عودة مصر كلاعب اقليمي مساند للدول الخليجية ضد المحاور الاقليمية المساندة للحراك السياسي[٩].

هذه المحاور التي تم تشكيها بعد الحراك السياسي عام (٢٠١١) ، حتى وان كانت لم تاخذ الطابع الرسمي لها والتي يمكن ان نقسمها الى[١٠]:

أ- المحور المحافظ على الوضع الراهن او الدول المعتدلة قبل اندلا ع التطورات السياسية عام (٢٠١١) ، وهي كل من (السعودية ، الامارات ، مصر بعد عام ٢٠١٣ ، اسرائيل) والتي تسعى للهيمنة على ميزان القوى الاقليمية .

ب- محور الممانعة او المقاومة الوضع الراهن والذي يشمل كل من (ايران، والحركات الراديكالية حزب الله اللبناني وحركة حماس وجماعة انصار الله الحوثي في اليمن) والتي تهدف للتغيير الوضع الراهن للمنطقة، بما يتناسب مع مصالحها الاقليمية .

كذلك تطابق المواقف الخليجية ـ الاسرائيلية في مصير نظام الاسد حيث تحمل الاحداث السورية في طياتها فرصة هي [١١] :

١) خروج سوريا من المحور الراديكالي المتمثل بـ(ايران، حركة حماس، وحزب الله*).

٢) وضعتْ الاحداث في سوريا حدا للجدل الذي كان محتدما في داخل اسرائيل من الانسحاب الاسرائيلي من الجولان مقابل السلام مع سوريا، هذا الجدل المتمثل في ابعاد سوريا عن محور الشر، ومادام هذا المحور يتجه نحو التفكك فانه لم يعد ما يبرر من مواصلة هذا الجدل .

ومن زاوية اخرى نظرت اسرائيل الى ان اي نظام ديمقراطي عربي يشكل تهديدا اقليميا لاسرائيل ، حيث قدمت اسرائيل نفسها للدول الغربية على انها ملاذا ديمقراطيا هو ما جاء في اغلب التصريحات القيادات السياسية الاسرائيلية وعلى سبيل المثال، اول رئيس وزراء لاسرائيل (ديفيد بن غورين) قائلا "نحن الاسرائيليين نعيش في القرن العشرين، والعرب يعيشون في القرن الخامس عشر) كما اشار وزير الدفاع الاسرائيلي الاسبق (يهود باراك) بان اسرائيل هي واحة خضراء وسط الصحراء ، كما اشار رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق (بنيامين نتنياهو) في كتابهِ (مكان تحت الشمس**) بان العنف السياسي هي السمة البارزة للحكومات العربية [١٢].

اما على الصعيد البحرين فلم تكن بعيدة عن الحراك السياسي ، ان لم تكن سباقة بهذا الحراك فقد شهد البحرين خلال الاعوام (١٩٩٤- ١٩٩٨)، حلقة من الاحتجاجات والاضطرابات المطالبة بالاصلاحات السياسية والاقتصادية ، حيث جوبهت هذه الاحتجاجات من قبل الحكومة بعنف واحتجزوا الالاف ورحلوا قاداتها، وبعد تولي الملك (حمد بن عيسى ال خليفة) عام (١٩٩٩) وكبادرة حسن نية تم الافراج عن السجناء السياسيين والسماح للمنفيين بالعودة ، وبعد التصويت على الدستور البحريني عام (٢٠٠٢) ، ادركتْ المعارضة البحرينية عدم وجود نية لدى الملك في الاصلاح السياسي والاقتصادي وهذا بعد انتخابات البرلمان البحريني (٢٠٠٢)[١٣] .

يمكن ان يكون سبب الاضطرابات في البحرين الى الخلل (السياسي* والاقتصادي والاجتماعي) ، مما ادى الى تصاعد هذه الاضطرابات ففي (اب وايلول ٢٠١٠) تم احتجاز حوالي (١٦٠) شخصا واغلبهم من الشيعة بعد احتجاجهم على الوضع السياسي والاقتصادي ، واتهام الحكومة بالتلاعب بنتائج الانتخابات عام (٢٠١٠) ، وكذلك غياب الصحافة الحرة المستقلة ، وقانون تجريم النقد عبر الانترنيت وتردي الاوضاع الاقتصادية لفئة معينة من المجتمع (الشيعي) البحريني وعدم تسنمهم للوظائف الحكومية وتفرقة في التعاملات الحكومية الخدمية، كل هذه العوامل شجعت على المظاهرات (٢٠١١/٢/١٤) ، بعد خروج تظاهرات شبابية تساندهم (جمعية الوفاق الوطنية الاسلامية)، في العاصمة البحرينية المنامة وفي ساحة دوار اللؤلؤة حيث قوبلت هذه الاحتجاجات بعنف من قبل قوات الامن البحريني ، شكل هذا العنف المزيد من الاضطرابات وصدامات تكاد تكون شبه يومية مما صعد من المطالب قيادات المعارضة والذين يمثلون الجمعيات السياسية (حق، والوفاء، والاحرار) الى تحويل نظام الحكم الملكية الدستورية ، ومع تصاعد وتيرة الاضطرابات حتى وصلتْ هذه المطالب الى تحويل نظام الحكم الى(الجمهوري) ، وهنا تصاعدت الازمة بين النظام والمعارضة ، تصاعدت معها المخاوف الامنية والسياسية للدول الخليجية واخذتْ طابعا اقليميا [١٤].

مما ادى الى استدعاء التدخل العسكري للدول الخليجية (قوات درع الجزيرة) ، واعلان حالة الطوارئ في البلاد (حالة السلامة الوطنية) ، في (٢٠١١/٣/١٤) دخلتْ القوات الخليجية المتكونة من (١٢٠٠) فرد من القوات المدرعة السعودية و(٦٠٠) من افراد الشرطة الاماراتية ، مع تولي القوات البحرية الكويتي حماية الحدود البحرية البحرانية، وفي (٢٠١١/٦/١) انهى الملك (حمد) حالة الطوارئ امام ضغوط دولية وخروج القوات الخليجية منها، بعد ان تم انهاء الاضطرابات وقتل العديد من الشباب البحريني ، واحتجاز الالاف وحكم على قيادات المعارضة (جمعية الوفاق) بالمؤبد مثل الشيخ (علي سلمان) ونائبه (خليل المرزوق) وهرب اخرون الى دولة قطر، فقد اتهم الملك البحريني ايران بتاجيج الاضطرابات وتدخلها بالشان البحريني والخليجي [١٥].

وذلك ردا على الموقف الايرانية تجاه هذه الاحتجاجات، حيث صعدت ايران من حملاتها الاعلامية الغير مسبوقة ضد نظام (ال خليفة) ، وجاءت اعلى بيان من اعلى سلطة في ايران (اية الله احمد خاتمي) قائلا

"خصوصية الظلم الذي يتعرض له شعب البحرين" خصوصا انها تعرضت الى التكتم الاعلامي من قبل وسائل الاعلام الاستكبار، فضلا عن شن هجوم شديد على موقف علماء المسلمين في السعودية الذين ايدوا الموقف الحكومة البحرينية وثني على الموقف السعودي اتجاه التدخل العسكري[١٦] .

ثانيا / المتغيرات الاقليمية العسكرية والامنية (البرنامج النووي الايراني) :

يعد البرنامج النووي الايراني من اكثر المواضيع جدلا في الساحة الاقليمية والدولية ، وذلك في ظل التناقضات التي يثيرها ، فايران ترى في برنامجها النووي انه للاغراض السلمية على حين تصر الاطراف الاقليمية والدولية وفي مقدمتها اسرائيل والدول الخليجية بتوجيه الاتهام الى ايران على ان برنامجها النووي يحوي في ثناياهُ او يواكبهُ خط متوازي ببرنامج نووي عسكري يهدف في المحصلة النهائية لامتلاك السلاح النووي .

لقد بذلت ايران جهودا كبيرا من اجل تحقيق اهدافها لامتلاك قدرات نووية ، وعملت من اجل ذلك الى تطوير قدراتها العسكرية بامكانياتها الذاتية الى جانب الاستعانة بالخبرة الاجنبية، ويعود الطموح الايراني للحصول على تلك القدرات الى زمن حكم الشاه (١٩٥٧ . ١٩٧٩)، حيث بدأتْ اولى الخطوات المشروع ، وثم اصبحت الفكرة الاكثر جدية بعد الثورة الاسلامية الايرانية عام (١٩٧٩)[١٧] .

لكن منذ بداية التسعينات من القرن الماضي شهد البرنامج النووي الايراني تطورا ملحوظ تمثل في نشاطا واسعا وعلى مختلف الاصعدة ، حيث امتلكت ايران الى البنية الاساسية الكافية لاجراء ابحاثها النووية المتقدمة ، والمتمثلة في انشاء عدد من المنشات النووية والتي اقيمت على مساحات متباعدة وواسعة ، وكذلك احيطت بدرجة هائلة من السرية؛ وذلك تحسبا الى اي استهداف عسكرية قد تواجهها كما حدث للبرنامج النووي العراقي عام (١٩٨١) ، حيث بررت ايران من هذا المسعى النووي الى اعتبارات عدة **اولا:** [١٨] السعي الايراني الى حيازة القدرات النووية للاستخدام السلمي لغرض زيادة حصة صادراتها النفطية المستجلبة للعملة الصعبة . **ثانيا:** الرغبة الايرانية في الاستفادة من التطور التكنلوجي النووي المتقدم في المجالات الصناعية ولبناء كوادرها المتخصصة في هذا الحقل المعرفي البالغ الاهمية . **ثالثا:** هو الحق الايراني وفقا لنصوص اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية، وفي تخصيب اليورانيوم ذاتيا والذي يحررها من الاعتماد الخارجي [١٩] .

لكن بجانب هذه الاعتبارات هناك اهداف ومحركة وقفت خلف السعي الايراني لامتلاكها السلاح النووي والتي يمكن ايجازها في الاتي :

١ـ دوافع اقتصادية : اعلنت ايران مرارا وتكرارا ان هدفها النووي يندرج ضمن الاستخدامات السلمي للطاقة الذرية ، ومع التاكيد ان منشاتها النووية تهدف الى انتاج الطاقة الكهربائية للبلاد، ولاسيما مع الزيادة السكانية ، وان بناء مثل هذه المفاعلات من شانه الحد من استهلاك الطاقة المتولدة عن طريق النفط والغاز[٢٠] .

٢ـ دوافع عسكرية : ان السياسة الامنية الايراني تستند على محورين رئيسيين : **الاول:** امتلاكها للقدرات دفاعية في مواجهة التهديدات الاسرائيلية والامريكية ، **الثاني:** هو تعزيز دورها الاستراتيجي في المنطقة الخليجية

والشرق الاوسط ، وحماية النظام السياسي الايراني من اي محاولة للتغيير وحماية مصالحها في ظل النظام العالمي الحالي [٢١] .

٣. دوافع استراتيجية : ان التصورات السياسية الخارجية الايراني من تطوير قدراتها النووية يسمح لها بقيام بدور استراتيجي على الصعيد الاقليمي والدولي، الى جانب تطوير قدراتها العسكرية وامتلاكها سلاحا استراتيجيا يضمن لها تفوقا نوعيا وحمايتها من التهديدات ، ولاسيما تبني ايران ايديولوجية راديكالية والتي تسعى الى تصديرها الى الخارج [٢٢] .

٤. الرغبة في تحقيق التوازن مع اسرائيل : وهو احد الدوافع الرئيسية وراء سعي ايران الى تطوير برنامجها النووي وهو سعيها الى تحقيق هذا التوازن الاستراتيجي مع القوى الاقليمية خاصة اسرائيل والتي تعدَّ ايران العدو الاستراتيجي والمركزي لها، كذلك تسعى ايران الى امتلاكها للسلاح النووي والذي يعبر عن الرفض الايراني للسياسات الغربية والتي تتعامل بازدواجية؛ حيث تغض النظر عن مطلب الدول الشرق الاوسط بتفتيش المنشات النووية الاسرائيلية، او على اقل تقدير تطالبها بتوقيع على اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية [٢٣] .

٥. توسيع نفوذها الاقليمي : لا تسعى ايران لامتلاك السلاح النووي لاستخدامها عسكريا في معارك محتملة، فهذا السلاح لم يوجد ليستخدم، وهو ليسَ غاية بحد ذاتهِ، بل وسيلة لتعظيم نفوذها الاقليمي، وكذلك لغرض لاستدراج الغرب الى الاعتراف بها كقوى اقليمية في محيطها الجغرافي [٢٤].

ا) **اسرائيل والبرنامج النووي الايراني** : تعتبر ايران العدو الاستراتيجي الرئيسي لاسرائيل، حيث ترى الاخيرة ان امتلاك ايران للسلاح النووي يعد مصدر "التهديد الوجودي لبقائها" وترى ان السلاح النووي الايراني ما هو الا السلاح الموجه ضدها وبصورة مباشرة ، وكذلك يعطي لايران امكانيات لحماية وكلائها من الفصائل والمليشيات التي تناصب اسرائيل العداء والتي تقف معها في خط المواجهة سواء كانت من داخل الاراضي المحتلة او من دول الجوار سوى في لبنان او سوريا، كما تصنف اسرائيل ايران براعية الارهاب في المنطقة، وبعد توقيع الاتفاق خطة العمل الشاملة المشتركة بين ايران ومجموعة (١+٥) (اي المانيا + الاعضاء الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الامن) في فيينا عام (١٤/تموز٢٠١٥) ، وخلال تلك المرحلة وظفتْ الاستراتيجية الاسرائيلية على **ثلاث اتجاهات**: الاتجاه **الاول**: هو من الداخل الامريكي من خلال رفع الصوت العالي ضد هذا الاتفاق، وكذلك باتجاه الكونغرس الامريكي لتعزيز قدرة الابتزاز، والقادرة على رفع سقف المساعدات العسكرية الامريكية التي تحتاجها اسرائيل وان تكون نوعية وغير اعتيادية، وقادرة على جبر الهوة بعد تعزيز هذا الاتفاق من المكانة والقدرات الايرانية في المنطقة[٢٥] ، الاتجاه **الثاني**: هو استقطاب المحور العربي المعتدل ولاسيما الدول الخليجية من تعزيز المساعي والجهود الى الداخل الامريكي، حيث سعت اسرائيل الى قطف ثمار "القلق الخليجي" من هذا الاتفاق من خلال توظيف الاستراتيجية "الهواجس المشتركة" من التهديد الايراني ، ودفع باتجاه تشكيل حلف اسرائيلي ـ خليجي والتي تامل في تغيير من المشهد الامني الاقليمي، اما الاتجاه **الثالث** : فقد تمثل بالتداعيات العسكرية والامنية وتعزيز من مكانة اعدائها ما بعد هذا الاتفاق، وهو الاهم بالنسبة

لاسرائيل وبحسب المصادر العسكرية الاسرائيلية، وفي موقف لا يتسق مع الموقف السياسي الاسرائيلي "ان الاتفاق يبعد في المدى القريب التهديد المباشر غير التقليدي عن اسرائيل، لكن في الوقت نفسهُ يتيح لايران تطوير قدراتها النووية عسكريا في غضون عام". من الواضح ان اسرائيل عاشت حالة من التخبط والارباك السياسي والامني بعد هذا الاتفاق، ولكنها عادت للتنسيق مع الولايات المتحدة الامريكي وبعد صعود الرئيس الامريكية الجمهوري (ترامب) ليعطي دفعة قوية باتجاه اعادة النظر بالاتفاق النووي الايراني واعادة التقييم للدور الاقليمي الايراني ككل [٢٦].

ب) المصالح الاسرائيلية المتلاقية مع الدول الخليجية بشان الاتفاق النووي الايراني :

هناك تقييمات متشابهة بين اسرائيل والدول الخليجية بشان التهديد الذي تمثله ايران ، على حين ان الدول الخليجية لم تعبر عن معارضتها للاتفاق النووي ودعمته بخجل بعد وضع اللمسات الاخيرة عليه، فهي تشارك المخاوف الاسرائيلية ذاتها بشان تعزيز الاتفاق مكانة ايران ويزيد من تدخلها الاقليمي، وكذلك بشان التقارب الامريكي ـ الايراني لانه سيشرع لايران في المجتمع الدولي، فضلا عن المصالح الاقليمية الاخرى والتي تتخطى ايران، مثل تعزيز الاستقرار الاردني وكذلك دعم الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي)[٢٧] .

كما يشير الاتفاق النووي لدول الخليجي ان مرحلة الاعتماد على المظلة الامنية الامريكية لم يعد خيارا يمكن الاعتماد عليهِ، وان احدى تبعات هذا الاعتماد هو بقاء الدول الخليجية وخاصة السعودية خارج معادلة توازنات القوة في المنطقة، وما جعل ايران تنفرد بهذه المعادلة؛ هو الاحتلال الامريكي للعراق عام (٢٠٠٣) والضعف السوري بعد العام (٢٠١١) ، ولكن اذا كانت الولايات المتحدة قد اختارت الاتفاق النووي مع ايران **والابقاء على الاختلاف السياسي معها** ؟ فان هذا الاختيار يترك للدول الخليجية مساحة كافية للحركة، وهو الامر الذي يفرض الضرورة للاستفادة من هذه المساحة، وهو ما يشكلهُ هذا الاتفاق بوصفهِ منعطفا تاريخيا جديدا يعيد الترتيبات التحالفية والاولويات في المنطقة[٢٨] .

ومع تنامي المخاوف الخليجية من توقيع الاتفاق النووي وعلى الرغم من الضمانات الامريكية للدول الخليجية تقديمه على انه انجاز، فان الافتراضات الخليجية هو ان الاتفاق لا يمكنه من كبح تطور القدرات النووية الايرانية، ناهيك عن الافتراض من ان تتعرض الدول الخليجية الى هجوم باستخدام الاسلحة الغير تقليدية وهو الافتراض الضئيل، فضلا عن ذلك فان الاتفاق النووي يمهد الطريق لاعادة التاهيل للاقتصاد الايراني، وما يشكله من زيادة الدعم الايراني لوكلائها في المنطقة، وبالمثل فان التهديد الامني الايراني يشكلُ قلب الاجندة الامنية لدى القيادة الاسرائيلية، ان المخاوف الاسرائيلية ليس من التخريب الايراني بل هو اكبر بكثير، اذ يقوض الوضع الاقليمي مما قد يؤدي الى اشتداد الحروب الاقليمية واتساع نطاقها ، ومن ثمَّ سيؤثر وبشكل غير مباشر على اسرائيل ، فضلا عن مشاركة اسرائيل القلق الخليجي من تداعيات هذا الاتفاق النووي الامر الذي يجعل منه عاملا حاسما للتقارب الخليجي ـ الاسرائيلي[٢٩] .

المطلب الثاني

القوى الاقليمية

ساهمتْ العديد من القوى الاقليمية بحكم تفاعلاتها السياسية في المنطقة بدعم التقارب الاسرائيلي ـ الخليجي خصوصا بعد احداث الحراك السياسي العربي عام ٢٠١١، بعد تلاقي مصلحة كل من الطرفين في خضم تلك الاحداث التي صبت في صميم الاهداف الاقتصادية والسياسية المشتركة لحماية امنهم القومي من التعرض الى ضغوط سياسية واقتصادية وعسكرية قد تدفع بهِ الى الانهيار.

اولا / تركيا :

لابد من الاشارة الى التوجهات الفكرية الذي ينطلق منها حزب العدالة والتنمية الحاكم بحكم النشاة من منطلق فكري اسلامي، ولكن ونتيجة لنظام الحكم العلماني المتجذر والمترسخ في المجتمع والدولة في تركيا، فلم يستطع الحزب على ابراز هذه المنطلقات في سياساتها، وبعد التطورات السياسية العربية عام (٢٠١١) والتي شكلت نقطة انطلاق، **الاولى:** لهذه المنطلقات ومثلت نموذجا ناجحا حينها والتي مزجت ما بين القيم الدينية الاسلامية وقيم العلمانية الديمقراطية، وجاءت النقطة **الثانية:** بعد فشل محولة الانقلاب العسكري عام (١٥/ ٢٠١٦/٧) والتي مكنت الرئيس التركي (رجب طيب اردوغان) من السيطرة والتحكم على مفاصل الدولة وتحجيم دور الجيش، والنقطة **الثالثة:** هو نجاحه في تغيير دستور البلاد في (٢٠١٧) ليصبح النظام رئاسي ورئيسه (اردوغان) ومن هنا بداتْ هذه التوجهات الاسلامية وبشكل اكثر وضوحا وعلى الصعيدين المحلي وخارجي [٣٠].

ويمكن ابراز هذه التوجهات وعلى الصعيد الاقليمي بتجاه ثلاث قضايا اقليمية وهي (الثورات العربية، اسرائيل والدول الخليجية)، بخصوص الثورات العربية ساندت تركيا هذه الثورات في (تونس وليبيا ومصر) وفي سوريا قبل ان يتغير الواقع الديناميكي والمتمثل بالتمدد الكردي، اما اسرائيل فعلى الرغم من العلاقات الرسمية التي تجمعهما الا ان شهدت حالة من التصعيد منذ عام (٢٠١١) والتي وصلتْ ضراوتها في عام (٢٠١٩) بين (اوردغان ونتنياهو)[٣١].

اما على الصعيد الخليجي فان السياسة الخارجية التركية واصطفافها مع قطر في دعم ومساندة الحركات السياسية الاسلاميين على خلاف من الدعم السعودي الاماراتي للانظمة التي اجتاحتها الاحتجاجات "الربيع العربي" او التيارات الاخرى، فانجلى ذلك بوضوح لكل من (مصر، تونس، ليبيا، سوريا واليمن)، كما ادى التموضع القطري الى التوتر في العلاقات مع مصر باعتبارها احدى حلفاء المملكة العربية السعودية والامارات، لهذا ادتْ هذه المتغيرات بالسعودية والامارات والبحرين ومعهم ومصر الى مقاطعة قطر، هذا الوضع كان له انعكاسات اخرى من خلال التعاون العسكري التركي ـ القطري وانشاء تركيا لقاعدة العسكرية في قطر

عام (حزيران٢٠١٧) ، والتي تعد القاعدة العسكرية التركية الوحيدة بالمنطقة الخليج، وذلك ابان الازمة الخليجية، والذي سبقهُ الاتفاق العسكري التركي ـ القطري عام (٢٠١٤) [٣٢] .

الامر الذي اثار من مخاوف الجانب السعودي والاماراتي، يقابلها مخاوف للجانب التركي من الدعم السعودي الاماراتي في الملف الكردي، وهذه المخاوف هي الاخرى تصطدم بخوف الجانب السعودي والاماراتي من التقارب التركي ـ الايراني، لهذا فان التحالف السعودي يركز على الخطر الايراني اكثر من تركيزه على النفوذ التركي [٣٣] .

اما على صعيد السياسة الخارجية التركية اتجاه اسرائيل فانها لم تتغير برغم من بعض التشنجات العابرة في العلاقة بين الطرفين، اذ بقيت مستقرة بل ان العلاقات الاقتصادية جعلت من تركيا الشريك الاقتصادي الاول لـ(اسرائيل) في منطقة الشرق الاوسط، كذلك وجود فواصل تضيق وتتسع بين الحين والاخر في علاقة تركيا وتنظيمات الراديكالية كـ(حزب لله، حركة حماس، الجهاد الاسلامي)، فضلا عن المسافة الفاصلة مع ايران السند المركزي لهذه التنظيمات والذي لا يروق له استمرار العلاقات التركية ـ الاسرائيلية، ولا سيما ان تركيا تعتبر اول دولة اسلامية اعترفت بـ(اسرائيل) منذ نشوئها، وعلى رغم من صعود تيار اسلامي سياسي حاكم في تركيا المتمثل (حزب العدالة والتنمية)؛ اذ حافظت تركيا على هذا الاعتراف القانوني الكامل فعلى الرغم مما عتراهُ احيانا من توترات لم تدم طويلا ولعل تصريحات الرئيس التركي (رجب طيب اردوغان) في (٢٠٢٠/١٢/٢٥) قائلا: "ان امله في علاقات افضل مع اسرائيل وان بلاده لم تقطع العلاقات بشكل تام مع اسرائيل وهناك تعاون امني واستخباراتي بين الطرفين، وان المشكلة الرئيسية هي السياسات الاسرائيلية غير الرحيمة اتجاه الفلسطينيين" [٣٤].

ثانيا / ايران :

بادئ ذي بدء ، تعدَّ ايران في جوهرها دولة راديكالية تسعى الى تغيير النظام الاقليمي ليتماشى مع ايديولوجيتها واهدافها الاستراتيجية ، ولعل التدخل الايراني هو السمة الاكثر بروزا لهذا النظام، اذ مستثنينا التدخل التركي في سوريا والعدوان الاسرائيلي بالمنطقة فان التدخل العسكري الايراني المباشر والغير مباشر هو السمة البارزة ، سواء كانت بطريقة المباشرة عبر الوجود العسكري بالاراضي السورية للدفاع عن النظام السياسي السوري، او بطريقة غير مباشرة عبر دعم جماعات مسلحة موالية لها في المنطقة، اذ تخوض ايران صراعات في عدة جبهات منها (السورية، اللبنانية، اليمنية، والعراقية) ، كما تقدم الدعم للطائفة الشيعية المتواجدة في الدول الخليجية (السعودية ، البحرين ، الكويت) ، اذ تدير معاركها باحترافية عالية لذلك تدفع الخطر بعيدا عن حدودها ، فقد استطاعت ان تجعل من منطقة الشرق الاوسط ساحة للحرب بالوكالة مع حلفاء الولايات المتحدة الامريكية [٣٥] .

علاوة على ذلك ، تطل ايران بحدودها بحرية على الخليج العربي ، وهذا ما يثير العديد من المشاكل الحدودية البحرية بسبب موارد النفط والغاز، ومثالها مشاكل حول حقول النفط (الذرة) في الخليج مع الكويت والسعودية، وتشترك ايران مع قطر في اكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم (حقل الشمال)[٣٦] .

كما استخدمت ايران مضيق هرمز كورقة للضغط وللابتزاز من خلال التهديدات المستمرة باغلاقه ، فعلى الرغم من خطوة اغلاق المضيق الا انه ليس بالامر السهل؛ لما لهُ من تداعيات على الملاحة البحرية العالمية واقتصادية عالمية؛ الا ان هذه الورقة تستخدمها لغرض رفع الحظر عن صادراتها النفطية من جراء العقوبات الاقتصادي الدولية والامريكية؛ وكذلك لابتزاز الدول الخليجية [٣٧] .

تعد ايران العدو الرئيسي للسعودية لاسباب تاريخية ومذهبية وسياسية كما تتموضع البحرين والامارات والكويت بدرجة اقل في الموقف السعودي نفسهِ ، على حين تشكل سلطنة عمان بسياستها المحايدة استثناءً من هذه القاعدة ، اما الجانب القطري فقد ساهم الحصار الاقتصادي الذي فرضته عليها الدول الخليجية الثلاث (السعودية، الامارات، البحرين)، في تقاربها مع ايران من خلال فتح مجالها الجوي والبحري والتي انتجت عن هذه الازمة الى التقارب التركي ـ الايراني ـ القطري من خلال توافق الرؤية الايرانية ـ التركية حول هذه الازمة [٣٨] .

كذلك تشكل ايران مصدر تهديد لاسرائيل، فايران تموضعتْ في لبنان وسوريا وبدرجة اقل في غزة وتحولها الى قاعدة تهديد ثابتة، لذلك سَعتْ اسرائيل من خلال توظيفها لهذا التهديد وتضخيم صورتهِ لدول المنطقة، كذريعة من اجل تعزيز صورتها وتحسينها وابراز سياستها كقوة داعمة لتحقيق السلام والاستقرار والامن، وقد نجحت اسرائيل في تعزيز هذه الذريعة من اجل اجراء حوارات مع العديد من الاطراف الاقليمية وخاصا الخليجية منها، والتي ترادفها مع رؤيتها كقوة جذب، ومن هنا ادركت اسرائيل اهمية الجيواستراتيجية في اقامة علاقاتها مع الدول الخليج في مسالة التوازنات الخارجية مع ايران، وانطلاقا من اهميتها الجغرافية من اجل المحافظة على توازن القوى او تشكيل تحالفات جديدة في المنطقة، وهو ما اكده وزير الخارجية الامريكي الاسبق مايك بومبيو(Michael Pompeo) قائلا: "ان الامارات واسرائيل توصلتا لاتفاق لتشكيل تحالف ضد ايران لحماية الشرق الاوسط"، واضاف: " ان دول الخليج واسرائيل تنظران الى ايران على انها خطر كبير" [٣٩].

لقد ادركت ايران ان بقائها يعتمدُ اساسا على قوة حضورها الاقليمي في المنطقة، لذلك سعت في توظيف كل طاقاتها وامكانياتها بما فيها العقائدية لتقوية هذا الحضور ، الامر الذي انعكس سلبا على المنطقة من خلال تدخلها في الحروب العقائدية، والاكثر من ذلك ان السياسة الخارجية الايرانية تفرض على الدول الخليجية البحث عن بدائل في استراتيجياتها ، ومنها الخوض في حروب ذاتْ البعد الديني مع وكلاء ايران، من خلال توظيف السعودي لنفوذها الديني بصفتها الدولة السنية وقبلة للعالم الاسلامي ، لذا تبحث عن تحالفات عسكرية بالاعتماد على حلفائها من خارج الدول الخليجية لمواجهة التهديدات الايرانية [٤٠].

الخاتمة:

لقد احدثت التطورات السياسية العربية عام (٢٠١١) انقلابا في موازين القوى الاقليمية بحيث لم تعد مقتصرة على الاطاحة بانظمة الحكم في الدول العربية؛ ويعود الى اسباب عدة منها تشابه الانماط السياسية والايديولوجية لدول مابعد هذا الحراك، فضلا عن التدخلات الاقليمية والدولية في شؤون الداخلية لدول العربية مما سبب ارباكا سياسيا وامنيا وعسكريا على المستوى الاقليمي ككل، كما اثر هذا الحراك على شبكة العلاقات الاقليمية القائمة وبالتالي لن تكون العلاقات مركزية على الاطلاق، فهناك تفاوت في قوة كل طرف مما له تاثير في التقارب الخليجي ـ الاسرائيلي ومن ثم ستكون هناك مراكز قوى اقليمية والتي لها دورا مهما في التاثير على العلاقات الخليجية ـ الاسرائيلية، ولاسيما بعد التطورات التي شهدتها البيئة الاقليمية، لذلك تسعي جميع القوى الاقليمي لتامين وضمان مصالحها وان يكون لها الدور في القضايا التي تشهدها المنطقة.

المصادر والمراجع:

(*) يقصد بالحراك السياسي العربي : هي سلسلة من الانتفاضات التي اجتاحت الدول العربية ضد انظمتها السياسية الدكتاتورية والتسلطية الحاكمة ، وانطلاقته كانت من تونس وثم مصر وليبيا وسوريا ، دول عربية اخرى.

(١) علي جبار الربيعي ، جيا فخري الجاف ، ابراهيم حمامي ، صفقة القرن ومكانة اسرائيل في الاستراتيجية الامريكية : ترسيخ الارهاب وزيف القيم ، الطبعة الاولى ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠٢٠م ، ص ص ١٣٣ – ١٣٦ .

(٢) عبد الخالق عبد الله ، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي ، سلسلة دراسات ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ابريل/٢٠١٢م ، ص ٦ .

(*) طرح د. ماكس ج .مانورنك الذي يعمل في معهد الدراسات الاستراتيجية بكلية الحرب في وزارة الدفاع الامريكية ، نظرية حول الجيل الرابع او الصنف الرابع من الحرب ، فقد اشارة التوظيفها في الاستراتيجية الامريكية للمرحلة القادمة . وجوهرها يستند البالتوظيف الغير المتماثل للحرب الامريكية وبين الدول الاخرى المعادية لها وهذا التوظيف يكون بغض النظر ما ان كان الطرف الاخر يرغب او لا يرغب ، مستعد او غير مستعد ، يريد او لا يريد ، فانه سيكون مكره ومرغم على خوض هذه الحرب ، بالطريقة التي تفرضها عليه الولايات المتحدة ، مما يعني ان العنصر الرئيسي التي تستند عليه هذه الاستراتيجية في الحرب هو **"الارغام والاكراه"** ، وان العامود الفقري لهذه الاستراتيجية هو ايجاد اقليم يقع داخل سيادة العدو ، ولا تستطيع هذه ان تتحكم به ، وهذا ما يطلق عليه مصطلح **"اقليم غير محكوم"** لكن من يتحكم بهذا الاقليم ؟ ان الذي يتحكم بهذا الاقليم مجموعة غير تابعة لدولة العدو ، وهذه المجموعات غير نظامية ومحاربة وعنيفة وشريرة ، نقوم بارسالها ونزودها بالسلاح ، وهذه المجموعات ليست كلهم رجال اي فيهم نساء وليس كلهم بالغين اي فيهم اطفال ، وهذا ما نستطيع ان نسميه **"اقليم محكوم"** من قبل هذه المجموعات ، ومن ثم دفع هذه المجموعات المحاربة دولة العدو ، والتي هي ارضه ، اضافتا الذالك توظيف القدرات العقلية في هذه الحرب التي تعتبر السلاح الرئيسي في هذا الاطار ، اي ان من يتحكم بهذا **"الاقليم المحكوم"** هي الولايات المتحدة ، والهدف لهذه الاستراتيجية هو ليس تحطيم المؤسسة العسكرية للدولة المعادية ، او القضاء على قدراتها او مؤسساتها العسكرية ! بل الهدف الرئيسي هو **"انهاك والتاكل"** ببطء للدولة المعادية ، مما يؤدي التحولها **"لدولة فاشلة"** ، وهو ما يؤدي الى**"اكتساب النفوذ"** في النهاية في دولة العدو . وبعد اكتساب النفوذ ، ترغم الدولة المعادية على تنفيذ ارادتها ، اي ان الهدف الحقيقي هو

ارغام الدولة المعادية على تنفيذ ارادتك ، لكن ما الذي سوف يحصل للدولة المعادية ؟ انها لا تتلاشى ، هي ما تزال موجودة لكن من يرعاها ، لابد من وجود طرف ما يرعاها ، قبل ان يتحكم بها طرف اخر ويخطفها ، وبالتالي ان المحصلة النهائية لهذه الاستراتيجية هي كلمتين في القابوس الامريكي : الحرب هي الاكراه ، سواء اكانت قاتلة ام غير قاتلة لدولة العدو ، والكلمة الثانية : هي خلق دولة فاشلة ، وهذا ليس حدثا انيا بل هو عملية تنفذ بخطوات وببطء وبهدوء كافي وباستخدام مواطني دولة العدو ، فسيستيقظ عدوك ميتا . للمزيد ينظر الى:

-Max G Manwaring, Venezuela as an Exporter of 4th Generation Warfare Instability, US Army War College , Strategic Studies Institute, UAS, 12/1/ 2012, pp 15-20.

(٣) شريفة فاضل محمد مصطفى بلاط ، مفهوما العدو والصديق في العلاقات الدولية : دراسة حالة لعلاقة دول الخليج بكل من تركيا وايران واسرائيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٢ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

(٥) صالح النعامي ، العقل الاستراتيجي الاسرائيلي قراءة في الثورات العربية واستشراف لمالاتها ، الطبعة الاولى ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠١٣م ، ص ص ١٢ -١٣ .

(1)- Guido Steinberg، Leading the Counter-Revolution Saudi Arabia and the Arab and Spring، Stiftung wissenschaft und politik German institute for international and security affairs، Berlin، June/2014، p 18.

(٧) . محمد السعيد ادريس ، الموقف الايراني من الثورات العربية بين الفرص والتحديات ، مجلة اوراق الشرق الاوسط ، العدد (٥٢) ، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط ، ابريل / ٢٠١١م ، ص ١٧٣ .

(٨) . ابراهيم بحر العلوم، دور وتاثير القوى الاقليمية (ايران، تركيا) على حالة الامن والاستقرار في المنطقة في ظل المتغيرات الحالية، ورقة عمل منشورة في مؤتمر دور وتاثير القوى الاقليمية غير العربية على متغيرات العالم العربي في (٩/تموز/٢٠١٢)، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة ، ٢٠١٢م، ص ١٤.

(1)- Guido Steinberg, Ibid ,p 19.

(2)- Jonathan A. Hoffman, Israel and the counterrevolutionaries : Gauging tel Aviv', evolving regional alliances after the Arab uprisings, Institute for Middle Eastern and Islamic studies, Durham University, UK, 2020, p 8.

(١١) صالح النعامي ، العقل الاستراتيجي الاسرائيلي قراءة في الثورات العربية واستشراف لمالاتها، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣.

(*) يرجع نشوء حزب الله في لبنان العام ١٩٨٢ ، ويعد الشيخ (محمد حسن فضل الله) المؤسس الحقيقي للحزب ، وتم الاعلان رسميا عنه سنة ١٩٨٥ ، وتولى رئاسة الحزب الشيخ (صبحي الطفيلي) ١٩٨٩-١٩٩١ اذ استقال بعد اعلانه العصيان المدني على الحكومة اللبنانية ، ثم تولى امانة الحزب الشيخ (عباس الموسوي) الذي تم اغتياله بعد تسعة اشهر ، وخلفه بعد ذلك على امانة الحزب الشيخ (حسن نصر الله) ،والذي لايزال يشغل هذا المنصب حتى الان . كان انشاء الحزب قرارا اقليميا اكثر منه لبنانيا وهو ينسق في جميع مقراته مع قيادي ايران وسوريا ، فايران تمده بالسلاح والعتاد والمال ، وتربطه معه بعقيدة مذهبية فمن خلاله استطاعت مد نفوذها في المنطقة العربية وتقوية موقعها الاقليمي . اما علاقة الحزب بسوريا فهي علاقة مصالح متبادلة اذ ساعدته في فترة وصيتها على لبنان وذلك بتقديم الدعم السياسي واللوجستي . للمزيد ينظر الى: هديل نواف احمد عبيد ، حزب

الله اللبناني التحولات والتحديات بعد عام ٢٠٠٦ ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد (٤٩) ، السنة (١٥) ، جامعة الموصل ، تموز/٢٠٢١م ، ص ص ١٩٤ – ١٩٥ .

(**) ان التصور الاسرائيلي لانهيار الانظمة العربية بسبب الاستبداد والاضطهاد السياسية والتدهور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية هذا التصور او المشهد لم يات وليد اللحظة بلا منذ زمن بعيد ، وهو ما طرحه (بنيامين نيتنياهو) في كتابه (مكان تحت الشمس) للمزيد ينظر الى: بنيامين نيتنياهو ، مكان تحت الشمس ، ترجمة محمد عودة ، الطبعة الاولى ، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٦م .

[1]- Jonathan A. Hoffman, Ibid, pp 13-14.

[2]- Guido Steinberg, Leading the Counter-Revolution Saudi Arabia a nd the Arab Spring, Sifting wissenschaft und politik German institute for international and Affairs,Berlin, June/2014, p 18.

(*) المجلس الوطني البحريني يتالف من مجلسين : مجلس النواب وعددهم (٤٠) عضوا منتخبا من الدوائر ذات المقعد الواحد ولمدة (٤) سنوات . ومجلس الشورى وعددهم (٤٠) عضوا يعنهم الملك ولمدة (٤) سنوات ، هذا الخلل ناتج عن تحكم الملك في تمرير القوانين من عدمه عن طريق هيمنته على مجلس الشورى . للمزيد ينظر الى: راشد احمد الرشيد ، دور مجلس النواب البحريني في صنع السياسة الخارجية ، سلسلة دراسات ، الطبعة الاولى ، معهد البحرين للتنمية السياسية ، منامة ، ٢٠١٩م ، ص ٣٤ .

(١٤). محمد طالح المسفر ، العلاقات الخليجية. الخليجية معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة (١٩٧١. ٢٠١٨) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٨ .

(15)- Bahrain: Issues for U.S. policy، Congressional Research Service، 10 / March / 2022، p 2 .

(١٦). فراس ابو هلال ، ايران والثورات العربية : الموقف وتداعيات (سلسلة تقييم حالة) ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات ، معهد الدوحة ، الدوحة ، تموز/٢٠١١ ، ص ص ٧ . ٨ .

(١٧) عطا محمد زهرة ، البرنامج النووي الايراني ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، ٢٠١٥م ، ص ١٧ .

(١٨) دريد شفيق بسيوني ، اسرائيل والدائرة الخليجية : حتميات الايديولوجيات وبراغماتيات المصالح ، مجلة شؤون خليجية ، العدد (٦٠) ، القاهرة ، شتاء ٢٠١٠م ، ص ٢١ .

(١٩) جهاد ابو سعدة ، اسرائيل واستراتيجية مواجهة البرنامج النووي الايراني ، مجلة الدراسات الايرانية ، العدد (٧) ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، الرياض ، يونيو ٢٠١٨م ، ص ٨٤ .

(٢٠) عطا محمد زهرة ، البرنامج النووي الايراني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ .

(٢١) سعد مجبل فلاح الهبيده ، البرنامج النووي الايراني واثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة (٢٠٠٣ . ٢٠١٢) ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ، ٢٠١٣م ، ص ٤١ . ٤٢ .

(٢٢) جهاد ابو سعدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٥ .

(٢٣) سعد مجبل فلاح الهبيده ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(٢٤) ندوة : تقرير الدوحة ، الاتفاق النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات ، الدوحة ، ١١/ نيسان / ٢٠١٥م ، ص ١٥ .

(٢٥) . حسان ابراهيم ، استراتيجية اسرائيل ما بعد الاتفاق .. صراخ باتجاه ابتزاز واشنطن ، ٢٠١٥/٧/١٩ . متاح على الرابط التالي: تاريخ الدخول (٢٠٢٢/٧/٢٩) .
http://fromkarbalanews.com/41592-html

(٢٦) جهاد ابو سعدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٩٠ . ٩٣ .

(٢٧) داليا داساكاي ، سياسات اسرائيل بشان ايران بعد الاتفاق النووي ، مركز السياسات العامة في الشرق الاوسط ، مؤسسة راند ، الولايات المتحدة الامريكية ، ٢٠١٦م ، ص ١١ . متاح على الرابط التالي : تاريخ الدخول (٢٠٢٢/٣/٢٦) .
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE207/RAND_PE207z1.arabic.

(٢٨) . ندوة : تقرير الدوحة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .

(29) – Roee Kibrik & Nimrod Goren & Merav Kahana-Dagan، Israel's Relations With Arab Countries :The Unfulfilled Potential، The Israeli Institute for Regional Foreign Policies، Translation from Hebrew :Ruth Sinai، by Mitvim، Israel ، January 2021، pp 60 – 61 .

(٣٠) طارق دياب ، العلاقات التركية السعودية (٢٠١١ . ٢٠١٩) : دراسة في النسق الاقليمي ، دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات ، اسطنبول ، ٢٣/يناير/٢٠٢٠م ، ص ٢٩ .

(٣١) المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٣٢) جاسم محمد حاتم العزاوي ، العلاقات التركية . الايرانية بعد عام ٢٠١١ ، الطبعة الاولى ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، والسياسية ، برلين ، ٢٠١٩م ، ص ١٣٠ .

(٣٣) عبيد الحليمي واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠ .

(٣٤) . وليد عبد الحي ، المنظور العربي لجدلية العلاقات التركية الاسرائيلية ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، كانون الثاني٢٠٢١م ، ص ص ١-٢ .

(٣٥) المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(٣٦) محمد محسن ابو النور ، اي مستقبل للعلاقات الايرانية . الخليجية ، المنتدى العربي لتحليل السياسات الايرانية . متاح على الرابط التالي : تاريخ الدخول (٢٠٢٢/٣/٢٥) .
https://afaip.com/author/admin.

(٣٧) عبيد الحليمي واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١ .

(٣٨) جاسم محمد حاتم العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٥ .

(٣٩) **فراس** عباس هاشم ، اتجاهات الاستراتيجية الاسرائيلية وايقاعاتها الحركية في منطقة الخليج العربي (مقاربة جيوبوليتكية) ، مجلة حمورابي ، العدد (٣٦) ، السنة (٩) ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، خريف ٢٠٢٠م ، ص ص ٧٤ . ٧٥ .

(٤٠) عبيد الحليمي واخرون ، مصدر السابق ، ص ٧١ .